بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا معلم الآداب • الهادية الى طريقة الخير والصواب • ونشكرك
يا مفتح الأبواب الموصلة الى معرفة فصل الخطاب • ونصلي على نبيك
الذي أفحم بلغاء العرب • جبر الناظرين بالكتاب • وعلى آله الشاهرين
لمشكلات الدين • على الطلاب • واصحابه الكاشفين عن وجوه مفضلات
الفتن الغياهب • وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني • صدر الدين
محمد بن الصفا بن يونس الحسني زاد الله شأنه وصان عما شانه •
انه المولى المرحوم المغفور • والاستاد المحترم المبرور • فخر الحاشية على الشرح
المشهور والاستاذ • رأس الفضلاء المناظرين • ورئيس العلماء المتبحرين
سلالة المقدمين • وخلاصة المتأخرين • اسوة المحققين •
وقدوة المدققين مولانا العالم الفاضل الصفي شمس الملة والدين محمد
لخفي خصه الله بمزيد لطفه الخفي الالطاف • المنسوب الى الامام في
كل باب • المحقق المدقق العلامة القاضي عضد الملة والدين • الايجي
اجل الله سبحانه دار المقام • لكن انتقل قدس الله العزيز الى احسن الرياض
قبل اتمامها وتغلغلها من السواد الى البياض وكثيرا ما يخالج في قلبي • ويوسوس
في صدري انها تمتها الدائرة ملاحظة قصور البضاعة ومشاهدة فتور
الاستطاعة تعالى وتقدس عنه حتى خرجت من نحوله وتوقفت واخذت في مرثي
خطر معتصما بتوفيق خالق القوى والقدر شرعت في اتمامها وشارعت
في اختتامها وزدت في خلال الوصل فروعا صدع بخاطر اليها صدوعا
ليجمع المناظرة لما كتبها له بجوابها منها تفصيل بعض مجملاته ومنها تحليل
بعض مشكلاته ومنها دفع ما يتوهم قد رده عليه في اثناء مباحثه
وغير ذلك من الكلام مما يتعلق بالمقام بقدر القدرة القاصرة والقوة
العاطرة ولعمري ما قيل بالفارسية ورشته كثيرة بالجوهر شبه
وجعلت مرئي العين واللام للفصل لبناء الفرع على الاصل فجاءت

يتبارز ع

نجاءت بحمد الله سبحانه مشحونة بالفوائد مقرونة بالزوائد والمسؤول من
الاخوان والمأمول من الخلان انهم ينظروا فيها بعين الانصاف ويجتنبوا
عن الاعتساف وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكنه عين السخط
يبدي المساويا وانه يصلحوا ما عاينوا فيها من الخطاء والخلل فان
معترف بالتقصير والزلل والله عز وجل من وراء القصد وهو الموفق الى سبيل الرشاد
وبالله سبحانه انيب وعليه التوكل في الاعتقاد والقول وهو حسبي ونعم الوكيل ونعم النصير ع والعلم

بسم الله الرحمن الرحيم قوله قدس سره جعل الله تعالى مخاطبا او عبر عنه بصيغة
الخطاب لا الغيبة مع انه المشهور الذي جرت عادات المصنفين في هذا
المقام ذلك وهو المناسب للتعظيم كما تقول في حضور السلطان مخاطبا له
السلطان قد حكم بكذا تعظيما ع وهو الواقع في فاتحة التنزيل على ان
المقام مقام الغيبة لانه تعالى غائب عن ابصارنا وايضا قد عبر عنه في الجملة
بصيغة الغيبة قوله تنبيها على القرب انما جعل الوجه بهذا تنبيها على القرب
لانه نفس القرب بخلاف الوجه الثاني حيث جعل الوجه الثاني لانه بقية ملاحظة
الحامد المحمود حاضرا له لتنبه عليها اذ القرب لا يصير سببا للتعبير عنه
بصيغة الخطاب في القرب بجواز ان لا يكون توجيه الكلام نحوه وعلى
تقدير كونه ممن بوجه الكلام نحوه يذكر بالغيبة تعظيما له تأمل ع
ع يمكن ان يقال القرب وان لم يصلح لكونه علة مرجحة للتعبير بصيغة
الخطاب بل التنبيه عليه لكن لا خفاء في صلوحه لكونه علة مصححة لذكر
انه ملاحظة الحامد المحمود حاضرا ومشاهدا يصلح لكونه علة مصححة له
والتنبيه عليها لكن هذه علة مرجحة فكان الشارح اختار في كل وجه وجها
واحدا لظهور الاخر على المقابلة مع انه يجتمل انه مراد الشارح بالوجه
الثاني التنبيه على انه اللائق بتلك الملاحظة لكنه تركه اعتمادا وتعلقا فكر سره
هذا امر في الحاشية بالتأمل فتأمل ل ثم ان المراد بالقرب قربه تعالى منه لا

ايضا ع

الفائدة ع

قرب الحامد منه تعالى وان كانا متلازمين ويدل عليه قوله في الحاشية
كما نطق به قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الورد ع وذلك لانه اوفق
بمنطوق الاية مع انه اصدق بالمدعى واليق بالتعظيم لانه من قرب الحامد
منه تعالى لا يصير سببا لجعله مخاطبا وجعل الاشارة بالاية كما قيل ثم لما
كان الخطاب في العرف فرع القرب ففي جعله تعالى مخاطبا تنبيه على القرب
وان لم يكن القرب فيه كالقرب فينا لتنزهه عن المكان فمن قال
ليس في جعله تعالى مخاطبا تنبيه على القرب لانه نوع اخر من قربه تعالى من العبد وهو
العلم بما يحاله وقرب العبد منه تعالى وهو توفيقه للطاعة كما تقرر ويجعل هذا
لم ينبه على شيء من ذلك فقد بعد عن القرب قوله والانسب اللائق بحال الحامد
ان يلاحظ المحمود اولا اه لا يخفى ان ملاحظة الحامد المحمود اولا مما يجب على
الحامد اذ الحمد وصف بالجميل على الجميل الاختياري للتعظيم فيتوقف على
العلم بصدور الجميل بالاختيار عن المحمود وتوقف ذلك العلم على ملاحظة
ذلك الشخص وادراكه مما لا شك فيه فالاولى بحاله ليس الا ملاحظة
المحمود حاضرا ومشاهدا ولا دخل للاولية في الاولوية ومع ذلك لا دخل
لها فيما سبق تلك المقدمة لاجمل وهو جعله تعالى مخاطبا اذ يكفي فيه ان
يقال لانه اللائق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا ع
يمكن ان يقال المراد بالاولية كونه قبل الترفع بمعنى عدم تاخره عن الحمد ليكون
كاملا مشتملا على الحضور فبهذا المعنى لا شك في مدخليتها في
الاولوية والمدعى ايضا ان مجرد كونه اللائق بحال الحامد ملاحظة المحمود
حاضرا لا يقتضي جعله تعالى مخاطبا في انشاء الحمد وهو المطلوب ولا يتوهم
انه لا ينتظم على هذا قوله واسبانه وجه تقديم قوله لك على الحمد لان ما
ليس بتاخر حسب الوجود العلمي ينبغي ان لا يتاخر في الذكر لكن المحنة
في الذكر لا يتصور تقدم تامل ثم انه لا بد هنا من انضمام مقدمة

اه اذ لا خفاء في البناء ح

مقدرة لتحصيل المطلوب وهي كل ما لا يلاحظ حاضرا ومشاهدا
ينبغي ان يجعل مخاطبا ويكون منهما مستندا بما مر سابقا فتذكر ع
قد سمعت ما ينفعك في دفع المنع فتبصر ل قال في الحاشية كما يدل
قوله عليه السلام الاحسان ان تعبد الله كانك تراه الحديث انتهى
ملخصا ذلك الحديث انما يكون اللائق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا
ومشاهدا اذ لكونه اللائق بحاله ان يلاحظ اولا حاضرا ومشاهدا ع
وقد عرفت تاويل ذا وان قال كما يدل عليه لا كما يدل عليه اذ لا يدل
ذلك الا على ان الاحسان ان يجد الحامد كانه يرى المحمود لكون جميع عبادة
واما على انه يليق بحاله ان يلاحظه حاضرا ومشاهدا فلا فانه يجوز ان يلاحظه
العابد المعبود غائبا ومع ذلك يكون العبادة كانه يرى المعبود فافهم
ع لعله اشارة الى انه بناءه على ان المراد بالحديث ان الاحسان ان تعبد
الله على وجه الكمال برعاية الشرائط والاداب كما انك ترائيه تعبده
على هذا الوجه ويحتمل ان يكون المراد ان الاحسان ان تعبد الله مع ملاحظة
الحضور والمشاهدة حتى كانك تراه ومشاهده ويؤيد ما ذكره ش
الحديث في معناه حيث قالوا اشار في الحديث الى حالتين او فعلين
ان يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كانه يراه بعينه وهو قوله كانك
تراه بعينه الى اخره فما قالوا وعلى هذا فوجه قول الشارح هو ان الحديث لا
يدل الا على ان اللائق بحال من يحمد الله تعالى ان يلاحظه حاضرا ومشاهدا
لكون جميع عبادة واما ان اللائق بحال كل حامد ان يلاحظ محموده كذلك
كما هو مقتضى ظاهر عبارة الشارح فلا يدل الحديث عليه بل بدليله قوله
واسبانه منه وجه تقديم قوله لك على الحمد وذلك لانه المقدم بحسب
الوجود العلمي ينبغي ان يتقدم في الذكر مطابقا للوجود العلمي اذ
تعلم ان المحمود كما يتقدم على الحمد بحسب الوجود العلمي كذلك يتقدم

ليكون الوجود الذكري ح

ح يلاحظه

عليه بحسب الوجود الاصلي لانه صفة للحامد بالقياس الى المحمود بالقياس
الى الحامد فكما يمكن ان يجعل تقديم المحمود بحسب لاحظة الحامد وجها
لتقديم قوله لك على الحمد كذلك يمكن ان يجعل تقدمه بحسب وجوده
الاصلي وجها اخر له فاشار الى الاول بقوله واستبانه منه اه وكان الشارح
بقوله في الحاشية ويمكن ان يقال ان المحمود كالنسبة بين الحامد والمحمود متأخر
عنها انتهى فلا يرد عليه ما قيل من ان وجه كون المحمود مقدما بحسب ملاحظة
الحامد وليس الا كونه كالنسبة بينهما فلا وجه لجعل وجها اخر ع معه ان
ما قيل من ان وجه كون المحمود مقدما بحسب ملاحظة الحامد ليس الا كونه
كالنسبة بينهما مما لم يكيف ولا مدخل لكون الحمد كالنسبة بينهما في التقديم
الذي ازم ليوجه الثاني اذ هو التقديم بحسب ملاحظة الحامد المحمود حاضرا
ومشاهدا قوله وان كان المقام اه الظاهر انه متعلق بقوله واستبان
وفي كونه اولى ببعض ذلك الشرط تأمل فتأمل ع انما قال الظ لاحتمال
تعلقه بقوله تقديم او بقدر مثل قولنا فقدمه ووجه انه اذا اقتضاء
المقام لكونه مقام الحمد وعدم اقتضائه سيان في استبانة وجه تقديم
قوله لك فالسابق غاية الامر انه لو لم يكن المقام مقتضيا لتقديم
الجار لكان الوجه المستفاد خاليا عن المعارض المتهم الا ان يقال المراد
بوجه التقديم المقوم للتقديم اذ المراد موجبية المقدم كما قيل
في تاويل عبارة العلامة الكرابي في شرحه ووجه توقف الشروع اما
على تصور العلم فلانه اه ولا شك ان الوجه بدون ما يعارضه اولى
بالتاثير وان الشيء بدون ما يقتضي عدمه اوجه وح يستبين كون
قوله واستباح اولى بنقض ذلك الشرط فتوجه قوله بقتضى تقديمه
لا ينافي قوله لك الحمد لو كان جملة خبرية على ما قيل ان الاخبار عن
الحمد جعل لكون المقام لكونه مقام الاخبار عن الحمد مقتضيا لتقديمه بلاريبة

بلاريبة وان كان جملة انشائية يكون المقام لكونه مقام الانشاء الحمد
ايضا مقتضيا لتقديمه وانه كان انشاؤه غير حاصل الا بمجموع قوله
لك الحمد اذ الجار زيادة مناسبة به لفظا ومعنى فاندفع ما اورد
عليه ع هو ان مقتضى المقام هو الجار الحاصل بمجموع قوله لك الحمد
المجرد لفظ الجار والكلام في تقديم اكن الاولى في الجواب ان يقال
المقام مقام الانشاء الحمد فيكون مقتضيا لتقديم لفظ الجار لزيادة مناسبة
به لفظا ومعنى سواء كان قوله لك الحمد جملة خبرية او انشائية فافهم
قوله ويصح انه يكون التقديم للتعظيم والشرف نظما في سلك واحد
لتاليهما وانت خبير بان التعظيم وهو النسبة الى العظمة كما يصلح
وجها للتقديم كذلك نفس العظمة تصلح وجها له وكذلك حال الشرف
والشرف فكان الشارح بذكر الامرين اشار الى اربعة وجوه للتقديم قوله
وان يكون لتاكيد الاختصاص المستفاد اه انما لم يجعل التقديم للاختصاص
والكلام لتاكيده لتقديم اللام في الوجود والملاحظة على التقديم اذ اللام
من تتمة المادة بخلاف التقديم ع قيل كون التقديم تاكيدا للاختصاص
انما يصح اذا كان الاختصاص المستفاد من التقديم عين الاختصاص
المستفاد من كلمة اللام والحال انه ليس كذلك اذ الاختصاص الجار
المستفاد من اللام هو الاختصاص الجار بالمخاطب والاختصاص المستفاد
من التقديم هو اختصاص الجار بالاختصاص نضاف بقولك لما تقرر
من ان تقديم المسند المقصر المسند اليه على المسند ومحصول على ما بني الكلام
عليه اختصاص الجار بالمخاطب نعم واجيب بان اختصاص شيء بشيء
يستلزم اختصاصه بالاختصاص به وبالعكس كما لا يخفى عند التامل
فالاختصاصان المستفادان منه وزمان وذلك كاف في التاكيد
ولا يبعد كل البعد ان يكون مراد الشارح بقوله وانه يكون لتاكيد

القرينة يدل ظاهرا على الارادة الحقيقة فهذا الدليل ظني
ولذا قال في الحاشية فعلم انّ المدّعى ظنيّ ليس بيقيني انتهى ومراده
من هذا القول اما اعتراض بانه يفهم من الدفع المذكور ظنية المدّعى
مع كونه من المطالب اليقينية كما تقرر من الكلام وفهم الجواب المنسوب
الى المحقق الشريف في هذا المقام واما تحقيق وبيان لكفاية
تعلق الظن بالمدّعى في مقام التمثيل وان كان في نفس الامر يقينيا
فان المراد بالاصل على هذا التقرير ما يقابل الفرع كما ظهر من
القابل وقال بعض الافاضل المراد بالاصل القاعدة فمعنى قوله
يدفع بالاصل يدفع بما هو الاصل والقاعدة من انه لا يعدل عن
الحقيقة بلا صارف وله تسامح في هذا التقرير وكان وجه
اخذ انه التقرير الاول مع الاعتراف بالتسامح متابعة الجواشي
المنسوبة الى السند المحرر ان قبل السند المذكور اخص من المنع
بجواز الاشتراك والنقل والشرح والكتابة باطاله لم يفد
ليفاد المنع مع الاسانيد ويبطل به نقيض المقدمة المم كما يظهر عنه
التوجيه فهو في حكم الابطال السند السادي مع ان ما ذكر المصر
تمثيل لدفع السند وفرض كونه مساويا كاف في قال بعض الفضلاء
فان قبل المجاز البليغ من الحقيقة كما صرحوا به فيكون المجاز اليق
بكلمات القراة الذي يكون مبنيا على البلاغة قلنا نعم ولكن
جواز المجاز مشروط بالقرينة ولا قرينة ههنا هذا كلامه وفيه
ان مرادهم بقولهم المجاز اكثر مبالغة من الحقيقة لانه تدعوى
الشئ ببينة كما صرحوا به لانه اكثر بلاغة لانه المبالغة مطابقة
الكلام بمقتضى الكلام وكثرة المبالغة لا يوجبها فرب حقيقة ابلغ
من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع المبالغة فلا فيوجد الدليل اه

المنع المجازي

قال في الحاشية اعلم انّ النقض الاجمالي قد يكون على وجهين
احدهما ان يكون دليل المعلل مع خصوصيتا جاريا عادة مع
تخلف الحكم عنها والثاني ان يكون دليله وخلاصته مع قطع النظر
عن الخصوصيات جاريا فيها مع التخلف والاول هو المشهور وهو
غير قبيل الثاني فاحفظه فانه ينفعك في مواضع عديدة
انتهى وانت تعلم انّ جريان الدليل مع جميع خصوصيتا في عادة
اخرى غير متصور اذ المخالفة في الجملة ضرورية والحكم بالاتحاد
تسامحي والمراد بالاتحاد فيها هو مراد الدليل عليه كما عرفت
في المعارضة بالقلب وقد اشرنا اليه سابقا فالظاهر ان
ما نحن فيه من قبيل المشهور قوله يؤثر في المقدورات الاولى في الممكنات
ولعل اشارة الى انّ كل ممكن مقدور قوله وهو ان الكلام اه اعلم
ان في الكلام تفصيلا يناسب المقام ما نحن فيه من الكلام البسيط
الهام في شرح المواقف وهو انهم ههنا قياسين متعارضين
احدهما ان كلام الله تعالى صفة له وكل ما هو صفة له فهو قديم
فكلامه قديم وثانيهما ان كلامه مؤلف من اجزاء مترتبة متتابعة
في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فكلامه تعالى حادث
فافترقت المسلمون الى فرق بعدد مقدمات القياس فذهب
الاشاعرة والحنابلة الى صحة القياس الاول وقدحت الاشاعرة
في صغرى القياس الثاني وهو المنع المذكور في المتن والحنابلة
في الكبرى وذهب المعتزلة والكرامية الى صحة الثاني وقدحت
المعتزلة في صغرى القياس الاول وهو المنع المذكور المشار اليه
في المتن سابقا والكرامية في كبراه قوله اذ الكلام ليس تأدية
الحروف تأدية على انه يرجع ضمير قوله اه ويعارض بانه الى

الكلام وقبل يرجع الى التكلم وعلى هذا فلا مشاحة لكن لا يلائم قوله
لانهم اه الكلام اه قوله بل هو مركب من الحروف وحاصل عبارة التأدية
قوله لانهم اه الكلام الخ يعني لانهم ان الكلام الذي نزعنا فيه مركب
من الحروف بل هو الكلام النفسي اي المعنى القائم بالنفس المدلول
للكلام اللفظي المركب من الحروف فكلامه تعالى معنى قائم بذاته
وما يدل عليه لفظا يسمى كلاما الله مجازا اليه ذهب الاشعري لكن
في تحقيق مذهبه للهم كلام لا يليق بالمقام قوله وسند هذا المنع
قوله اي قول الشاعر الموثوق بعربيته وهو الاخطل حيث اطلق
الكلام على ما ثبت انه ليس مركبا من الحروف والاعتراض بانه
يحتمل ان يكون الشاعر معتقد الثبوت الكلام النفسي تقليدا
واطلاقه على ما في النفس يجوز باعتبار المدلولية مدفوع بانه الكلام
كلام على السند الاخير كذا قيل قوله جعل الكلام ثانيا واقع في
نسخ هذه الرسالة التي رأيناها وقد وقع في بعض الكلامية بدله
اللسان وكل منهما صالح للسند هذا اي الكلام الاول كما وقفت
عليه كما لا يخفى انتهى وقد يقال انما اختار المصنف تلك الرواية لان فيه
تصريحا بان الكلام يطلق على المعنيين قيل انما اعاد الكلام الثاني
بالاسم الظاهر ولم يكتف بالضمير لاختلافه في معنييه فلا يصح الضمير
الا بطريق الاستخدام قال بعض الفضلاء وفيه ان المعرف باللام
اذا اعيد كان المراد الاول على ما صرح به ائمة الاصول فالمحذور
باق والحق ان ذلك لم هذا وفيه انه الظاهر ذلك هذا باعتبار
معنى واحد واما باعتبار اطلاق اللفظ على معنيين ففيه مناقشة قوله
اقتصرنا على تقدير ما فيها اه وتحن ايضا اتقفنا اثره وطوينا
تفصيل الكلام على غيره قوله انت خبير بان ما ذكروه انت تعلم ان

قال في حاشية لفظ
الكلام م

ان المطلب على ما ذكره ان المعارضة كالنقض لانها في قوله ولا خفاء
في كفاية ما ذكروه في بيانه فيه ولو كان المراد بما ذكره اه المعارضة
في قوة النقض الاجمالي لكان ما ذكروه في بيانها كافيا فيه ايضا بناء على
ان المعارضة في قوة الظاهر ان القوة ما يقابل الفعل ولما كانت المعارضة
كما ذكروه صالحة لان تقرر بطريق النقض كان نقضا بالقوة على
انه لو كان المراد بالقوة التلازم كما في قول المظفيين المعارضة في قوة
الجزئية يمكن تصحيحه بان يقال لما ظهر ان المعارضة دالة على خلل
في دليل المعلل كالنقض فهما مشتركان في اصل المآل هو اثبات
الخلل وكلتا المقدمتين غير واقعة يمكن ان يكون بناء المقدمة
الثانية على ما قيل ان الدلائل النقلية لا تفيد اليقين كما في الكتب
الكلامية نحو المواقف قال السيد السند قدس سره في شرحه هو مذهب
المعتزلة وجمهور الاشاعرة لكن الحق خلافه كما يظهر ايضا من المواقف
وشرحه حيث قال والحق انها الى الدلائل النقلية قد تفيد اليقين
اي في الشرعيات الى ان قال نعم في افادتها اليقين في العقليات نظر
الخ ثم ان القول في تصحيح المقدمة بان المراد بالمعقولات الدلائل
العقلية القابلة للامارات فلا جرم يكون بعضه لا كل دليل بمعقول
لتكون شاملا للظنيات يأبى عنه ظاهر قولهم في وجه التخصيص
منع وجوه بخلاف الادلة العقلية وايضا الزوم معناه ان اللزوم
المعتبر له في مطلق الدليل هو اللزوم بين العلمين واللزوم المعتبر
وجه التخصيص بين العلم بالدليل وتحقق المدلول في نفس الامر
كما يظهر من المظهرين في وجه التخصيص من وجوه ولما كان بناء
ما ذكروه على ان كل دليل عقلي يقيني وكل دليل نقلي ظني كان
المدلول في الاول يقينيا ايضا وكل يقيني متحقق بالضرورة

وكان المدلول في الثاني ظنيا والظني لا يلزم ان يكون متحققا
نعلم ان العقلي ملزوم والنقلي غير ملزوم فظهر الفرق
على ما ينبغي ويحق ثم الكلام للاختام بتحقق
والحمد والمنة لله المنعم الموفق
فرغ من تاليفه وتقريره
محمد بن ابي الصفا
بن يونس
ثم الرسالة في يد العبد سنة ٨٠ الضعيف المفتقر الى الله تعالى
محمد بن محمد بن محمد فرهاد بن بابه بوك
غفر الله له ولوالديه ولجميع
المؤمنين والمؤمنات
م
سنه
١٠٨٨

نهاية المخطوطة